الاضافة المرجحة لجانب الاسمية فلا يرد كم رجل وجهت عشرك العدم
لزوم الاضافة فلا ترجح جانب الاسمية وانما بنيتا عند حذف الصدر
لتاكد شبههما بالحرف من جهة الاحتياج الى المحذوف منوي فشابها ح ح
الغايات ولذا بنيتا على الضم نحو قوله تعالى لننزعن من كل شيعة ايهم
اشد على الرحمن عتيا كقبل وبعد وينبغي ان يستثنى منها ومن اسماء الاشارات
تثنيتهما لان المختار عنده كونهما معربة ويجئ وجهه في الامتحان بان
لفظ التثنية لما كان قياسا مطردا عاما ارادوا ان يجعلوا لها كلمة على
وتيرة واحدة من الاعراب ويدل على هذا اعراب الجزء الاول من اثنى
عشر مع بنائه في غيره كما يجئ واسماء الافعال بناؤها لمشابهتها المبني
الاصل اعني الماضي والامر في المعنى او للفعل الذي الاصل فيه البناء لعدم
موجب الاعراب كهات بمعنى اتخذ واوه بمعنى توجع واعراب المضارع
عارض بسبب المشابهة الثالثة المفقودة فيهما كذا في الامتحان وقد سبقت
هذه المذكورات من المضمرات الى اسماء الافعال فلا حاجة الى ذكرها وما
كان على وزن فعال حال كونه مصدرا معرفة كفجار بمعنى الفجرة او الفجور او
صفة نحو يا فساق ويا خباث بمعنى يا فاسقة ويا خبيثة او علما للمؤنث
نحو حذام اسم امرأة فبنيت هذه الثلثة لمشابهتها في الزنة والمبالغة
لفعال بمعنى الامر الثابتة في المعنى لمبنى الاصل ورده المص بان جهتي

المشابهة

فيهما ولا حيث واذ واذا لما سيجئ ان الاضافة فيهما كلا اضافة صح

لمشابهتها

المشابهة مختلفتان فلا ينتج قياس المساوات بخلاف ما ذكر في بناء المنادى المفرد
المعرفة كما يجئ فان قيل لم يعتبر العدل في جهة المشابهة كما اعتبر البعض قلت
لان قياس المساوات لا ينتج باعتباره ايضا لانه لم يرض به الرضي حيث
قال ان كون اسماء الافعال معدولة عن الفاظ الفعل شيء لا دليل لهم عليه
والاصل في كل معدول ان لا يخرج عن نوع المعدول عنه فكيف خرج الفعل عن
الفعلية الى الاسمية انتهى اي بلا داع المعدول عن هذا الاصل فلا يرد عليه
ما اورده الفاضل القصام بان خروج فعال من الفعلية اليها كخروج ثلث ومثلث
من التركيب الى الافراد اذ هو لداع كما لا يخفى ثم قال فان ادعي في هذه الثلثة
العدل المحقق فما الدليل عليه وثبوت الاصل لا يدل على العدل عنه لجواز
ترادف لفظين في المعنى لا يكون احدهما معدولا عن الآخر وان ادعي العدل
المقدر لاضطرار وجودها مبنيات الى ذلك كما في منع صرف عمر فلا دليل على
كون الاصل المحمول عليه معدولا عنه كما عرفت وان قدر فيه ايضا فهو تكلف
عند اهل الحجاز قيد الاخير وهو معرب عند بني تميم الا ما في آخره راء
فان اكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه لانهم احرص للامالة لا سيما في
ذوات الراء والمصحح لها الكسرة فالتزموها وقيل لان الراء حرف متشعل ثم
لكونه في مخرجه كالمكرر فاختير فيه البناء لانه اخف اذ سلوك طريقة واحدة
اسهل من سلوك طرائق مختلفة وقال المص فيه ان هذا يقتضي اختيار

اى فجار وفساق وحزام

على تكلف

لعل حق العبارة احرص واه تامل

الفتح

Copyright © King Saud University